

## كفاءة سياسة الإقراض للمصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1990-2011

\*ربيعة خالد خليفة محمد<sup>1</sup> و ناصر محمد علي المسلاتي<sup>1</sup> و مصباح بركه مسعود جمعة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة-جامعة عمر المختار، ليبيا

<sup>2</sup>قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة-جامعة سبها، ليبيا

\*للمراسلة: [kr8707143@gmail.com](mailto:kr8707143@gmail.com)

**الملخص** يهدف البحث إلى دراسة كفاءة سياسة الإقراض للمصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2011) ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم التعرف على تطور القروض الزراعية باستخدام معادلات الاتجاه العام الزمني لقيم القروض الزراعية وأعداد المستفيدين منها بمختلف آجالها وكذلك قياس كفاءة القروض الزراعية الممنوحة وذلك بمستوى إجمالي قيم التحصيل ونسب السداد من هذه القروض ، كما بينت النتائج أن معدل النمو للقروض متوسطة الأجل أحتل المرتبة الأولى وبلغ نحو 11.1% وتليها القروض طويلة الأجل حيث بلغ نحو 10.2% وثالثها القروض قصيرة الأجل والذي قدر بنحو 2%، وأن قيم القروض طويلة الأجل احتلت المرتبة الأولى من حيث المتوسط الحسابي ويقدر بنحو 44.2 مليون دينار تليها القروض قصيرة الأجل وبلغ نحو 18.3 دينار ، وأن نسب السداد للقروض الزراعية الممنوحة بمختلف آجالها بلغت أقصاها بنحو 139.0 مليون دينار سنة 1992 وهي تراكمات لتحصيل قيم قروض زراعية ممنوحة لسنوات سابقة وأدى نسب سداد سنة 2011 وبلغ نحو 4.4 مليون دينار. وتوصل البحث لعدة توصيات منها ضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان استمرارية المصرف وديمومته ، والتقييم المستمر والدوري لأداء المصرف الزراعي والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

**الكلمات المفتاحية:** التحصيل ، كفاءة سياسة الإقراض ، نسب السداد.

## The efficiency of the lending policy of the Agricultural Bank in Libyan During the period 1990-2011

Naser-M-Ali<sup>1</sup> , \*Rabiaa khaled<sup>1</sup>, Musbah Brka<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Agricultural Economic, Faculty of Agricultural ,Omar Mukhtar University, Libya

<sup>2</sup> Agricultural Economic, Faculty of Agricultural Sebha University, Libya

\*Corresponding author: [kr8707143@gmail.com](mailto:kr8707143@gmail.com)

**Abstract** The purpose of this research is to study the efficiency of the loans policy of the Agricultural Bank in Libya during the period 1990-2011, and to achieve this goal of the study has known agricultural development loans by using the general equations of the time trend of the values of agricultural loans, and the numbers which benefited of various loans. The results showed that the average growth rate of medium-term loans was 11.1%, followed by long-term loans of 10.2%, thirdly short-term loans 2%. Also, the value of long-term loans has occupied first place of arithmetic mean which estimated by 42.2 million dinars, and then followed by short-term loans which is estimated at 18.3 million dinars. The repayment rate of agricultural loans granted in different periods reached a maximum 139 million dinars in 1992, and they were accumulations of collect the agricultural subsidy values of the past years. Moreover, the lowest reimbursement rate was in 2011 around 4.4 million dinars. Finally, this study has achieved several recommendations, one of them it is necessary to improve the enabling efficiency of loans to ensure continuity and sustainability of the bank, also, it is important to continuously evaluate the Bank's performance, and strong attention to collect rates of various loans which support the Bank's financial position.

**Keywords:** efficiency of lending policy, collection, repayment ratios.

### المقدمة:

تقديمه للتحقق من استعماله في أغراضه والأطمئنان إلى فاعليته ، وتمكين المزارع من الوفاء به عند حلول آجاله وتأتي أهمية الإقراض الزراعي في المجتمعات النامية من الحاجة الملحة إليه للعمل على زيادة الإنتاج الزراعي ، ورفع المستوى المعيشي للمزارعين وتحسين وسائله ، ورفع مستوى المجتمعات الريفية التي يخدمها ، ومن ثم تحقيق التنمية داخل المجتمع الزراعي .

يلعب الإقراض الزراعي دوراً هاماً في اقتصاديات البلدان الزراعية النامية للنهوض بالإنتاج الزراعي ويكاد يكون العامل الأول والأساس وتتوقف كفاءته وطريقة تقديمه على طبيعة المذاهب الاقتصادية والسياسية التي تسود المجتمع وتحتاج عملية الإقراض في الدول النامية إلى رعاية الدولة وتدخلها وضمانها ، ويحتاج الإقراض الزراعي إلى وجود نوع من الإشراف يصحب

1- دراسة كفاءة سياسة الإقراض الزراعي من خلال قياس كفاءة

التحصيل ونسب السداد خلال الفترة 1990-2011.

2- التوصل إلى بعض التوصيات العلمية التي يمكن الأخذ بها من قبل منفاذ السياسة الإقراضية الزراعية في ليبيا لتحسين أداؤها وبالتالي تنمية القطاع الزراعي وتحسين دخول المزارعين.

#### فروض البحث :

**الفرض الأول:** يرجع التذبذب والتذبذب في كفاءة سياسة الإقراض الزراعي لعدم كفاية القروض الزراعية الممنوحة.

**الفرض الثاني:** لا يوجد انخفاض في معدل استرداد القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي .

#### منهجية البحث ومصادر البيانات:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وتم الحصول على البيانات من خلال البيانات الثانوية الصادرة من المؤسسات المختصة خلال الفترة (1990-2011) وهيتشمل البيانات المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية في ليبيا والمتمثلة في سجلات الجهات الرسمية للهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والهيئة القومية للبحث العلمي ، بيانات وتقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي بالإضافة إلى بعض المراجع العلمية ، والبحوث ، الرسائل المتعلقة بمجال هذه الدراسة

#### الدراسات السابقة :

في سبيل البناء المنهجي سنتطرق لمجموعه من الدراسات المهمة بالتغيرات الاقتصادية وأثرها على تطور القروض الزراعية وعدد المستفيدين منها وذلك للتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات حتى يمكن الاستفادة منها في موضوع البحث وفيما يلي عرض لبعض الدراسات وهي كالتالي:

- دراسة **هلال [12]** بعنوان "تحليل السياسات الإقراضية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي" استهدفت الوقوف على مدى كفاءة وفاعلية هذا المصدر التمويلي الحكومي من خلال تحليل السياسات الإقراضية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي مع التركيز على تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على سياسته الإقراضية والتمويلية ، ومدى كفاءة استخدام أمواله في الإقراض الزراعي وقد ركزت الدراسة فيما يتعلق بتحليل السياسة الائتمانية في النشاط الاستثماري على فترتين الأولى من 1977-1985/85 والثانية 1987/88 - 1993/94 ، حيث بينت أن الفترة

لذا يعتبر المصرف الزراعي مؤسسة مالية تمويلية تختص بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات للمزارعين في كافة مناطق ليبيا بأيسر الطرق تشجيعاً للقطاع الزراعي لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث قامت الدولة بزيادة مخصصاتها سنوياً لدعم رأس ماله وتمكينه من زيادة نشاطه الإقراضي النباتي والحيواني، وقامت بمنح القروض الزراعية في عدة مجالات للعاملين بالقطاع الزراعي والحيواني وهي ثلاثة أنواع أولها القروض قصيرة الأجل وتسمى أحياناً بقروض التشغيل أو القروض الموسمية وتتراوح مدتها من سنة إلى سنتين مثل البذور، الأسمدة، العلاجات ، وثانيها القروض متوسطة الأجل تُمنح لتمويل مشروعات فترة إنتاجها يتراوح ما بين سنة إلى خمسة سنوات وفي بعض الأنشطة الأخرى عشر سنوات للحصول على الآلات والمواشي حفر آبار، وثالثها القروض طويلة الأجل حيث تمتد مدتها من عشر سنوات إلى خمسة وعشرون سنة وتُصرف لتنفيذ المشاريع التي تحتاج لفترة استرداد طويلة مثل شراء الآلات وحفر الآبار ومشاريع الري وإقامة المنشآت والمباني[7]. وتتراوح رسوم الخدمة (الفائدة) التي يتقاضاها المصرف الزراعي ما بين 3% إلى 6% حيث بلغت للقروض طويلة الأجل نحو 3% بينما للقروض متوسطة الأجل تراوحت بين 3.5 %، أما القروض قصيرة الأجل تراوحت من 5-6% [10].

#### مشكلة البحث:

حيث أن الغالبية العظمى من المواطنين العاملين في النشاط الزراعي يلجؤون إلى الاقتراض خاصة وأن الإنتاج الزراعي يعاني من ظروف موسمية الإنتاج والدخل وارتباطه بالظروف البيئية ، فقد أنشأت ليبيا المصرف الزراعي وفروعه لمنح القروض بمختلف أنواعها للمزارعين بغية مساعدتهم على تنشيط عملياتهم الإنتاجية وزيادة مقدرتهم على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحسين مستواهم المعيشي والاجتماعي ، وبالرغم من دعم المصرف الزراعي للمزارعين في الصورتين النقدية والعينية إلا أن صغار المزارعين يجدون صعوبة في الحصول على القروض الزراعية وتسديدها في الموعد المحدد لها وبذلك تنخفض نسب التحصيل .

#### هدف البحث :

يهدف البحث إلى تقييم الكفاءة التحصيلية للمصرف الزراعي الليبي من خلال التعرف على القروض الممنوحة والمتحصل منها ويوفر صورة واضحة للموقف الحالي للمصرف من خلال النقاط التالية:

انخفاض في اسعار الفائدة المدفوعة عليها ، وأن يحدث البنك تحسناً وتيسيراً على التعامل مع مستثمري القطاع الخاص والتعاونيات في التمويل والقروض الممنوحة للإنتاج في مستلزمات الانتاج .

وفي دراسة اقتصادية قام بها **عبدالفتاح [5]** "دور الائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسة التحرر الاقتصادي" استهدفت التعرف على دور السياسة التمويلية للمشروعات الزراعية الحالية ومحاولة التعرف على أثر سياسة التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي" ، وكذلك التعرف على مستويات الكفاءة الائتمانية في ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة ومدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف المرتقبة في السياسات الاقتصادية الزراعية في مصر، وقد أظهرت الدراسة أن القروض قصيرة الأجل احتلت المركز الأول بنسبة تبلغ حوالي 77.5% يليها القروض متوسطة الأجل بنسبة تبلغ حوالي 22.42% وأخيراً القروض طويلة الأجل بنسبة بلغت حوالي 0.22% من إجمالي قيمة القروض الزراعية على الترتيب خلال الفترة 1976-2002 . وقد أوضحت الدراسة أن قروض الثروة الحيوانية تحتل المركز الأول بنسبة تبلغ حوالي 33% من إجمالي قيمة القروض الزراعية تليها قروض الأعمال المرتبطة بالزراعة بنسبة بلغت حوالي 23.3% من إجمالي القروض الزراعية ، ثم أتت قروض الثروة الداجنة والميكنة الزراعية والمجالات الزراعية الأخرى واستصلاح الأراضي وأخيراً قروض إنشاء البساتين بنسب بلغت حوالي 4.2% ، 3.96% ، 3.18% ، 0.77% ، 0.05% على الترتيب.

كما قام **محمد [9]** بدراسة اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي في الاقراض الزراعي ولقد استهدف البحث دراسة اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي في حجم النشاط الاقراضي والتحصيلي لبنك التسليف التعاوني والزراعي وهيكل اسعار الفائدة في القروض ، وبينت نتائج البحث أن سياسة الاصلاح الاقتصادي أدت إلى انخفاض قيمة القروض الممنوحة للمزارعين وعددها وأدى إلى انخفاض نسب استرداد القروض كما أدت إلى ارتفاع نسب اسعار الفائدة على القروض ونظراً لما لذلك من اثار سلبية في كل من البنك والمزارعين فقد اوصى البحث بضرورة رفع رأس مال البنك بما يتناسب ودوره التنموي في تلبية احتياجات المزارعين وتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية كما ينبغي تحديث سياسة البنك الاقراضية من حيث تحسين شروط منح القروض وإدارتها وكفايتها لما لذلك من أهمية في رفع

الأولى شهدت درجة عالية من التغيرات في حجم الإقراض حيث بلغ معامل الاختلاف بالنسبة للقروض قصيرة الأجل نحو 117%، بينما شهدت في الفترة الثانية درجة أكبر من الاستقرار النسبي ، حيث بلغ فيها معامل الاختلاف نحو 23.4%، كما كان هناك تزايد بالقيم النقدية والحقيقية في حجم الإقراض خلال فترة الدراسة الأولى وهذه الزيادة مؤكدة إحصائياً ، في حين أن الفترة الدراسية الثانية بلغ معدل التزايد السنوي فيها نحو 123 مليون جنيه مع انكماش سنوي مؤكد إحصائياً بلغ نحو 49.9 مليون جنيه وذلك بالنسبة للقيم الحقيقية للقروض ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي نتيجة تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة ، مع إلغاء الدعم تدريجياً خلال الفترة الثانية حتى تم إلغاؤه نهائياً في عام 1993، وتناولت الدراسة تحليل سياسة استرداد القروض خلال الفترة من 1977/1994 من حيث الأسس التي تعتمد عليها سياسة استرداد القروض بالمصارف الزراعية والأساليب التي يعتمد عليها المصرف في استرداد مطلوباته المستحقة لسداد حيث أظهرت النتائج أن نسب استرداد القروض الاستثمارية قصيرة الأجل أفضل من نسب استرداد القروض المتوسطة وطويلة الأجل وتتركز ثلث المديونية في القروض متوسطة الأجل في مجال الثروة الحيوانية والداجنة وبعض الأنواع الأخرى المتعلقة بالنشاط الزراعي ولتحقيق سياسة ائتمانية فعالة تتناسب مع سياسة التحرر الاقتصادي فقد أوصت الدراسة بتحسين أوضاع الهيكل التمويلي للمصرف والاستخدام الأفضل لموارد المصرف المختلفة ، وتطوير المصرف كمؤسسة مالية .

وقام **عبدالمطلب [6]** بدراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد انتهاء سياسة التحرر الاقتصادي" ، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج البحث تتوافق والمنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية والقروض الاحصائية المتوقعة للتغيرات الحادثة في السياسات الائتمانية والاقراضية المرسومة في ظل التحولات السياسية من سياسة التحكم الحكومي إلى سياسة التحرر الاقتصادي وأن لسياسة التحرر الاقتصادي مردود جيد على نهج السياسة الائتمانية واستخدام الموارد السالبة للبنك وانها في حالة تحسن باستمرار ، وتوصي الدراسة بضرورة التركيز على بنك التنمية والائتمان الزراعي على جلب المدخرات الريفية والودائع بشتى انواعها واجالها في ظل التنافسية على الودائع والمدخرات من مختلف البنوك والمصارف ، وتخفيض نسب السحب على المكشوف او جاري مدين البنوك التجارية إلى حده الأدنى ان لم يحدث

1907.3 مليون دينار ويمتوسط حسابي قدر بنحو 86.7 مليون دينار وأن الحد الأقصى لقيمة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة حسب آجالها خلال نفس الفترة بلغ نحو 480.7 مليون دينار عام 2006 وأن الحد الأدنى بلغ نحو 11.9 مليون دينار عام 1994، بينما بين نفس الجدول أن إجمالي قيمة القروض القصيرة الزراعية خلال نفس الفترة بلغ نحو 401.6 مليون دينار، وبلغ الحد الأقصى لقيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل نحو 60.6 مليون دينار عام 1992، وبلغ الحد الأدنى لقيم القروض الزراعية قصيرة الأجل نحو 3.7 مليون دينار عام 2003 وقدر المتوسط الحسابي لهذه القروض خلال الفترة المشار إليها حوالي 18.3 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2% .

كما بين نفس الجدول رقم (1) أن إجمالي قيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل خلال الفترة (1990-2011) بلغ نحو 347.3 مليون دينار وأن الحد الأقصى لقيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل بلغ نحو 76.6 مليون دينار عام 2011، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل نحو 1.8 مليون دينار عام 1994 وقدر المتوسط الحسابي لقيمة هـذا النوع من

كفاءة استرداد القروض وتقديم حوافز تشجيعية للمقترضين الملزمين بالتسديد.

وفي دراسة فرج [8] وهي بعنوان قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة 2003-2008 ويهدف البحث إلى قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض باستعمال بعض المؤشرات التي تعطي عند تطبيقها دليلاً واضحاً على أداء المصرف الزراعي ومن تلك المؤشرات هي نسبة التحصيل، ونسبة تحصيل القروض المتأخرة ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو ما شهده معيار الكفاءة التحصيلية من انخفاض واضح وتراجع في أداء المصرف الزراعي التعاوني وعلى طول مدة الدراسة، كما وتوصي الدراسة بضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض لضمان استمرارية المصرف الزراعي التعاوني وديمومته. وتوصي بالتقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف الزراعي التعاوني

المواد وطرق العمل :

1- تطور قيمة القروض الزراعية الممنوحة بمختلف آجالها بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2011).

يوضح الجدول رقم (1) أن إجمالي قيمة القروض الزراعية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2011 بلغ نحو

جدول رقم (1) يوضح قيم القروض الزراعية الممنوحة بمختلف آجالها بالأسعار الجارية وأعداد المستفيدين منها خلال الفترة (1990-2011).

نوع القرض	القيم بالمليون دينار		العدد بالألف مستفيد		السنة
	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة الأجل	القروض طويلة الأجل	إجمالي القروض الزراعية	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد
1990	7.5	4.8	1753	6.8	2982
1991	11.4	3.6	1210	3.5	2998
1992	60.6	3.4	583	2.8	1874
1993	13.0	2.1	235	0.976	1134
1994	9.4	1.8	187	0.735	905
1995	13.4	2.7	270	2.3	1221
1996	11.5	8.7	303	3.9	1453
1997	10.4	6.2	180	2.1	1633
1998	12.7	5.1	266	3.1	1928
1999	14.7	10.5	315	2.2	3112
2000	25.8	10.2	255	1.4	3699
2001	19.2	11.1	668	6.2	2311
2002	9.0	54.5	2996	55.0	8239
2003	3.7	24.1	2692	52.2	5064
2004	17.3	2.7	1447	27.7	8549
2005	9.9	8.7	10964	248.5	17857
2006	10.0	6.2	9287	386.0	12273
2007	26.6	33.3	548	86.6	2371
2008	26.0	58.7	4767	35.0	8366
2009	29.3	2.7	5096	0.6	9702
2010	23.1	10.2	-	0.7	6813
2011	37.1	76.0	-	-	-
					113.1

104484	1907.3	44022	927.6	43305	347.3	11444	401.6	المجموع
4976	86.7	2201	44.2	2165	15.8	572	18.3	المتوسط
%9	%10.4	%14	% 10.2	%7	%11.1	%6	%2	معدل النمو*

المصدر: 1- المصرف الزراعي ، التقرير السنوي ، طرابلس ، ليبيا ، أعداد متفرقة [1].

2- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 51 ، طرابلس ، ليبيا ، 2011.

\*تم حساب معدل النمو عن طريق النسبة المتحصل عليها من قسمة ميل خط الانحدار (b) المقدرة عن طريق للاتجاه الزمني العام على المتوسط الحسابي(قيم القروض- عدد المستفيدين) .

-عدم تدوين هذه السنة لقيم القروض الممنوحة وأعداد المستفيدين منها بنشرات مصرف ليبيا المركزي.

إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية متوسطة الأجل خلال الفترة (1990-2011) بلغ 43305 مستفيداً وبلغ أقصاها 6189 مستفيداً سنة 2005 وأدناها 585 مستفيداً سنة 1994 وبمتوسط خلال فترة الدراسة بلغ 2165 مستفيداً من إجمالي أعداد المستفيدين وبمعدل نمو سنوي بلغ 7% ، كما بين الجدول رقم (1) أن إجمالي أعداد المستفيدين من القروض الزراعية الطويلة خلال نفس الفترة بلغ 44022 مستفيداً وبلغ أقصاها 10964 مستفيداً سنة 2005 وأدناها 180 مستفيداً سنة 1997 وبمتوسط بلغ 2201 مستفيداً من إجمالي أعداد المستفيدين وبمعدل نمو سنوي بلغ 14%.

مما سبق يتضح من الجدول السابق رقم (1) من حيث المتوسط الحسابي ومعدل النمو لأعداد المستفيدين من القروض الزراعية بمختلف آجالها خلال الفترة (1990-2009) أن أعداد المستفيدين من القروض طويلة الأجل احتلت المرتبة الأولى وتليها أعداد المستفيدين من القروض متوسطة الأجل وتأتي في المرتبة الثالثة المستفيدين من القروض قصيرة الأجل وبهذا الترتيب على كثرة الطلب من المقترضين للقروض طويلة الأجل والقروض متوسطة الأجل لكونها ذات مبالغ كبيرة وتسد على فترات طويلة وهي تساعد في تحسين دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي.

3- تطور قيمة أرصدة القروض الزراعية حسب استحقاقها من المصرف الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2011).

تبين من الجدول التالي رقم (2) أن إجمالي قيم أرصدة القروض الزراعية حسب استحقاقها بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2011) بلغ نحو 11167.1 مليون دينار وبلغت أقصى قيمة لها خلال نفس الفترة 1,571.2 مليون دينار سنة 2011 وأن الحد الأدنى قدر بنحو 66.9 مليون دينار سنة 1994 وبمتوسط حسابي بلغ نحو 507.6 مليون دينار.

كما أوضح الجدول التالي رقم (2) أن المرتبة الأولى في الترتيب لقيم أرصدة القروض طويلة الأجل وأن إجمالي قيم

القروض خلال الفترة المشار إليها نحو 15.8 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 11.1% . أما بالنسبة لإجمالي القروض طويلة الأجل خلال الفترة (1990-2011) فتبين من الجدول السابق رقم (1) أنها تقدر بحوالي 46.4 مليون دينار وأن الحد الأقصى لقيمة القروض الزراعية طويلة الأجل بلغ نحو 386 مليون دينار عام 2006 ، بينما بلغ الحد الأدنى لقيمة القروض الزراعية طويلة الأجل نحو 905 مليون دينار عام 1994 وقدر المتوسط الحسابي لقيمة هذه القروض خلال الفترة المشار إليها نحو 44.2 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 10.2% . مما سبق تبين أن هناك تذبذب في قيم القروض الزراعية الممنوحة وأن قيم القروض الزراعية متوسطة الأجل احتلت المرتبة الأولى خلال الفترة 1990-2011 من حيث معدل النمو وذلك لأن القروض متوسطة الأجل يعتمد عليها المقترضين في بناء الحظائر(للدواجن ، الأغنام ، الأبقار) وإنشاء البستان وتربية المواشي والدواجن (اللحم ، البيض) ، تليها القروض طويلة الأجل المرتبة الثانية في معدل النمو والمرتبة الأولى من حيث المتوسط خلال نفس الفترة لأنها تدخل في بناء المشاريع التنموية وكذلك قروض الإسكان الزراعي والآلات الزراعية وهي تحتاج لمبالغ كبيرة .

2- تطور أعداد المستفيدين من قيمة القروض الزراعية بمختلف آجالها خلال الفترة (1990-2011) .

يوضح نفس الجدول السابق رقم (1) أن إجمالي عدد المستفيدين من القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2011) بلغ 104484 مستفيد ، وبلغ أقصاها 17857 مستفيداً سنة 2005 وأدناها 905 مستفيداً سنة 1994 وبمتوسط حسابي خلال فترة الدراسة بلغ 4976 مستفيداً من إجمالي أعداد المستفيدين وبمعدل نمو سنوي بلغ 9% ، بينما بلغ إجمالي عدد المستفيدين من القروض قصيرة الأجل خلال نفس الفترة 11444 مستفيد وبلغ الحد الأقصى 3431 مستفيداً عام 2004 ، وحدها الأدنى بلغ 57 مستفيد عام 2007 وبمتوسط حسابي خلال فترة الدراسة المشار إليها بلغ 572 مستفيداً وبمعدل نمو سنوي بلغ 6% . كما بين الجدول رقم (1) أن

68.5	31.8	11.8	24.9	1993
66.9	30.1	10.9	25.9	1994
67.3	28.8	10.5	28.0	1995
75.0	29.1	16.3	29.6	1996
80.5	28.1	20.0	32.4	1997
85.7	27.5	22.8	35.4	1998
95.5	27.5	28.5	39.5	1999
113.0	27.0	36.0	50.0	2000
131.2	31.5	44.5	55.2	2001
232.7	82.9	92.4	57.4	2002
298.0	130.5	115.6	51.9	2003
370.4	155.2	148.0	67.2	2004
717.0	360.4	296.5	60.1	2005
1.175.0	685.4	425.1	64.5	2006
1.400.1	840.9	495.5	63.7	2007
1.475.1	829.1	564.2	81.8	2008
1.467.4	829.0	549.2	89.2	2009
1.457.9	829.6	555.0	73.3	2010
1.571.2	829.6	631.0	110.6	2011
11167.1	5936.4	4125.3	1105.4	المجموع
507.6	269.8	187.5	50.3	المتوسط

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ،  
النشرة الاقتصادية ، المجلد 54، طرابلس، ليبيا ، 2014،  
[11].

4- تطور قيم القروض الزراعية الممنوحة وأعداد المستفيدين  
منها باستخدام معادلات الاتجاه الزمني خلال الفترة (1990-  
2011).

أوضح الجدول التالي رقم (3) عدم ثبوت معنوية قيمة القروض  
الزراعية الممنوحة قصيرة الأجل وأعداد المستفيدين خلال الفترة  
1990-2011 وأن قيمة القروض قصيرة الأجل أخذت اتجاهاً  
عاماً متزايداً بلغ نحو 0.37 مليون دينار أثناء نفس الفترة، وأن  
عدد المستفيدين لنفس القروض ونفس الفترة أخذت اتجاهاً عاماً  
متزايداً بلغ 36 مستفيداً .

كما تبين من الجدول رقم (3) خلال نفس الفترة ثبوت معنوية  
معلمة الانحدار لقيم القروض الزراعية الممنوحة متوسطة الأجل  
عند مستوى 5% وأن قيمة القروض متوسطة الأجل أخذت  
اتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو 1.8 مليون دينار وأتضح أن  
30% من التغيرات ترجع لمتغير الزمن كما وثبتت معنوية  
النموذج ككل عند مستوى معنوية 5% ، وأن عدد المستفيدين  
من نفس القروض ونفس الفترة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بلغ  
نحو 479 مستفيداً وثبتت معنوية هذا النموذج عند 1% وكذلك  
النموذج ككل.

أما بالنسبة لقيم القروض الزراعية الممنوحة طويلة الأجل  
فثبتت معنوية معلمة الانحدار عند مستوى 5% وأن قيمة  
القروض طويلة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو 6.1  
مليون دينار وأتضح أن 15% من التغيرات ترجع لمتغير  
الزمن كما وثبتت معنوية النموذج ككل ، أن عدد المستفيدين  
نفس القروض ونفس الفترة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بلغ نحو

أرصدة القروض طويلة الأجل بلغ نحو 269.8 مليون دينار  
وبلغت أقصى قيمة نحو 840 مليون دينار سنة 2007 وأدنى  
قيمة لقيم أرصدة القروض الطويلة قدرت بنحو 27.0 مليون  
دينار وبمتوسط حسابي للفترة (1990-2000) بلغ  
نحو 507.6 مليون دينار ، وأشار نفس الجدول أن أرصدة  
القروض المتوسطة احتلت المرتبة الثانية وأن إجمالي قيم أرصدة  
القروض المتوسطة حسب استحقاقها بلغ نحو 4125.3 مليون  
دينار وبلغت أقصى قيمة بنحو 631.0 مليون دينار سنة  
2011 وأن أدنى قيمة قدرت بنحو 10.5 مليون دينار سنة  
1995 وبمتوسط حسابي لنفس الفترة بلغ نحو 187.5 مليون  
دينار .

أما بالنسبة لقيم أرصدة القروض الزراعية قصيرة الأجل حسب  
استحقاقها بالأسعار الجارية احتلت المرتبة الثالثة خلال  
الفترة (1990-2011) ، وتبين أيضاً من الجدول أن إجماليها  
بلغ نحو 1105.4 مليون دينار وبلغت أقصى قيمة لها خلال  
نفس الفترة 110.6 مليون دينار سنة 2011 ، وأن الحد  
الأدنى قدر بنحو 20.9 مليون دينار سنة 1992 وبمتوسط  
حسابي بلغ نحو 50.3 مليون دينار .

كما أوضح الجدول التالي رقم (2) أن المرتبة الأولى في  
الترتيب لقيم أرصدة القروض طويلة الأجل وأن إجمالي قيم  
أرصدة القروض طويلة الأجل بلغ نحو 269.8 مليون دينار وبلغت  
أقصى قيمة نحو 840 مليون دينار سنة 2007 وأدنى قيمة  
لقيم أرصدة القروض الطويلة قدرت بنحو 27.0 مليون دينار  
وبمتوسط حسابي للفترة (1990-2000) بلغ نحو 507.6  
مليون دينار ، وأشار نفس الجدول أن أرصدة القروض  
المتوسطة احتلت المرتبة الثانية وأن إجمالي قيم أرصدة  
القروض المتوسطة حسب استحقاقها بلغ نحو 4125.3 مليون  
دينار وبلغت أقصى قيمة بنحو 631.0 مليون دينار سنة  
2011 وأن أدنى قيمة قدرت بنحو 10.5 مليون دينار سنة  
1995 وبمتوسط حسابي لنفس الفترة بلغ نحو 187.5 مليون  
دينار .

جدول رقم (2) يوضح قيمة أرصدة القروض الزراعية حسب  
استحقاقها من المصرف الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة  
(1990-2011).

السنة	القيم بالمليون دينار		
	قيمة القروض القصيرة	قيمة القروض المتوسطة	قيمة القروض الطويلة
1990	21.4	18.7	33.4
1991	22.5	17.4	34.6
1992	20.9	15.4	34.4

بمعالجتها والتغلب على الصعوبات المحتمل أن تتعرض لها عملية السداد كما أن سياسة التحصيل تعتمد أساساً على مبدأ ( الإقراض الجيد يؤدي إلى التحصيل الجيد من خلال اللوائح والإجراءات والضوابط الائتمانية والتحصيلية التي تؤدي إلى السداد التام ) [1] .

أما في الحالات التي يثبت فيها للمصرف أن المقترض قادر على السداد ومماطل بدون عذر مقبول فإن المصرف يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقه لكي يكون عبءه لغيره وللمحافظة على أموال المصرف من الضياع وإعادة استثمارها في مشاريع جديدة ولمزارعين جدد يساهمون في دعم القطاع الزراعي . وفي كل الأحوال يقوم المصرف من خلال إدارته وفروعه المحلية بتنكيز المقترضين قبل مواعيد الاستحقاق بفترة كافية سواء عن طريق المخاطبات الرسمية أو الاتصالات الشخصية بالالتزامات المترتبة عليهم في تواريخ الاستحقاق المحددة بعقود القروض التي تم عقدها معهم حتى لا يقعوا في ارباكات مالية بهذا المجال وإن ارتفاع نسبة تحصيل المصرف الزراعي لمستحقاته يعد مؤشراً على كفاءة سياسة التحصيل ومن ثم مقدرة المصرف على رفع كفاءة دور راس المال بغية توسيع قاعدته المستفيدين خدماته

302 مستفيداً وثبت معنوية هذا النموذج عند 1% وكذلك النموذج ككل.

### 5- كفاءة سياسة تحصيل القروض الزراعية في ليبيا.

تغطي خدمات المصرف الزراعي كافة مناطق ليبيا وذلك من خلال فروعته المختلفة ونظراً لطبيعة القطاع الزراعي لما يتسم به من سيادة ظروف المخاطرة واللايقين المحيطة بالنشاط الزراعي الخارجة عن إرادة المقرض والمقترض من حيث ظروف الجفاف أو الظروف الطبيعية والبيئية فضلاً عن المشاكل التسويقية وتدني مستوى الأسعار للمنتوجات الزراعية وضعف المقدرة المالية لصغار المزارعين التي تحول دون السداد في موعد استحقاق القرض الأمر الذي يضطر فيه المصرف إلى إعادة جدولة قروضه وتقديم المشورة الفنية اللازمة لذلك يقوم المصرف الزراعي بوضع سياسة تحصيلية وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتبناها المصرف لتحصيل القروض والتي تتباين من مصرف إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف ونوعية العملاء إلا أن أكثرها أهمية تلك التي تتعلق بتحصيل القروض التي تجاوزت آجال استحقاقها أما المتغير الآخر فهو إجراءات متابعة القروض وهي الإجراءات الواجب على كل مصرف إتباعها بشأن تحصيل القروض وذلك من خلال إجراء التقييم الدوري لموقف كل ائتمان بهدف اكتشاف أية مشكلات في وقت مبكر يسمح

### جدول رقم (3) يوضح معادلات الاتجاه الزمني لتطور قيم القروض الزراعية وأعداد المستفيدين منها خلال الفترة 1990-2011.

المتغير التابع	رقم المعادلة	معاملات الانحدار	F	R <sup>2</sup>
القروض الزراعية قصيرة الأجل				
قيمة	1	$\hat{Y} = 13.98 + 0.37X_t$ (2.4) (0.86)	0.76	0.036
عدد	2	$\hat{Y} = 193.3 + 36.0X_t$ (0.52) (1.2)	1.3	0.07
القروض الزراعية متوسطة الأجل				
قيمة	3	$\hat{Y} = -4.4 + 1.8X_t$ (-0.56) (2.9)*	8.5	0.30
عدد	4	$\hat{Y} = 160.6 + 479X_t$ (1.0) (4.0)**	15.9	0.47
القروض الزراعية طويلة الأجل				
قيمة	5	$\hat{Y} = -22.5 + 6.1X_t$ (-0.55) (2.0)*	3.4	0.15
عدد	6	$+302.0X_t - \hat{Y} = 974.4$ (-0.806) (3.0)**	10.0	0.33

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (1) .

حيث أن

$\hat{Y}$ : القيمة التقديرية لقيمة القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي أو أعداد المستفيدين .

$X_t$ : متغير الزمن في السنة t . t = 1, 2, 3, ..... 22

- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة (\* ) ، (\*\* ) تشير إلى معنوية معاملات الانحدار أو النموذج عند مستوى 0.05، 0.01 على الترتيب.

الجدول رقم (4): يوضح إجمالي القيم المتأخرة عن السداد ونسب السداد لإجمالي قيمة القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي بالأسعار الجارية بمختلف آجالها خلال الفترة (1990-2011).

القيم بالمليون دينار				
السنة	إجمالي قيمة القروض الزراعية	إجمالي قيمة القروض المحصلة	إجمالي القيم المتأخرة عن السداد	نسبة السداد %
1990	19.0	15.1	3.9	79.5
1991	18.6	17.5	1.1	94.1
1992	12.3	17.1	-4.8	*139.0
1993	16.1	18.2	-2.1	113.0
1994	11.9	13.7	-1.8	115.1
1995	18.1	17.6	0.5	97.2
1996	24.1	15.4	8.7	63.9
1997	18.8	13.4	5.5	71.3
1998	20.9	15.7	5.2	75.1
1999	27.2	17.6	9.6	64.7
2000	37.4	19.0	18.4	50.8
2001	36.5	18.3	18.2	50.1
2002	118.5	21.3	97.2	18.0
2003	80.0	16.4	63.3	20.5
2004	78.6	20.0	58.6	25.4
2005	375.3	29.0	346.3	7.7
2006	480.7	23.1	457.6	4.8
2007	216.6	21.6	195.0	10.0
2008	117.0	12.0	105.0	10.3
2009	32.6	40.2	-7.6	123.3
2010	34.0	44.7	-10.7	131.5
2011	113.3	5.0	198.3	4.4
المجموع	1907.5	431.9	1565.4	22.6
المتوسط	86.7	19.6	71.2	-

المصدر: 1- المصرف الزراعي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، طرابلس، ليبيا، 2007، [1]

2- نوري أحمد سعيد الائتمان الزراعي وأثره على تنمية القطاع الزراعي في الجماهيرية خلال الفترة (1990-2006)، جامعة الفاتح، (2008). [4].

\* ارتفاع النسبة عن المائة نتيجة مبالغ متراكمة واجبة السداد وتم تسديدها.

قيمة تحصيل بلغت نحو 44.7 مليون دينار عام 2010 وأن أدنى قيمة لقيم التحصيل خلال نفس الفترة بلغ نحو 5.0 مليون دينار عام 2011 وبلغ المتوسط الحسابي لهذه القيم خلال نفس الفترة حوالي 19.6 مليون دينار.

كما أوضح الجدول رقم (4) أن أقصى نسب السداد لقيم القروض المحصلة نحو 139% عام 1992 وهي تراكمات

وتستهدف الدراسة في هذا الجزء الوقوف على كفاءة نشاط تحصيل مستحقات المصرف وذلك بالنسبة للقروض وفقاً لأجلها على مستوى كافة فروع المصرف في ليبيا [4].

حيث تبين من بيانات الجدول رقم (4) أن إجمالي قيم القروض الزراعية المحصلة من قيم القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2011) بلغ نحو 431.9 مليون دينار وأن أقصى



- 1- التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف الزراعي.
- 2- ضرورة تحسين الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية لضمان استمرارية المصرف الزراعي وديمومته.
- 3- حث المزارعين وتشجيعهم (ولو أدى الأمر إلى إلزامهم) على تأمين تقديم حوافز تشجيعية للمقترضين المنتظمين بالتسديد لأنه باسترداد القروض يتمكن المصرف الزراعي من إعادة استثمار رأس ماله في دورات إنتاجية أخرى كما يجب التوضيح بأن تلك القروض حقوق يجب الوفاء بها.
- 4- تطوير المصرف كمؤسسة مالية من حيث زيادة مخصصات قيم القروض الزراعية لتحسين دخول أفراد المزارعين وتحسين معيشتهم وبالتالي نمو في القطاع الزراعي.

- 5- تشجيع المقترضين على الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة ضد المخاطر والكوارث الطبيعية وذلك لتفادي عدم تسديد الديون المطلوبة من المصرف الزراعي.
- 6- منح الأولوية في الإقراض للمزارعين الذين لديهم دراية أكثر بمجال الزراعة وأساليبها الحديثة خاصة في تلك المشروعات التي تتسم بالمبادرة وليس التقليد للحد من التأخير في السداد والتحصيل.

#### المراجع:

- [1]- ارحومه ، علي أحمد ، فيصل مفتاح شلوف (1998).
- أساسيات إدارة المزارع ، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء ليبيا .
- [2]- المصرف الزراعي (2007) . التقرير السنوي التاسع والأربعون ، طرابلس ، ليبيا ، .
- [3]- المصرف الزراعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- [4]- سعيد ، نوري أحمد (2008). الائتمان الزراعي وأثره على تنمية القطاع الزراعي في الجماهيرية خلال الفترة (1990-2006) ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة الفاتح.
- [5]- عبدالفتاح ، إيمان السيد محمد (2004). دراسة اقتصادية لدور الائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ج . م . ع .

لسنوات سابقة وأن أدنى نسب السداد لقيم القروض المحصلة بلغ نحو 4.4% عام 2011. وذلك لأن المصرف خلال الفترة (1990-1999) ركز على سياسة التحصيل والتجميع لسنوات سابقة وذلك لإعادة جدولة هذه القيم ومنحها مرة ثانية للمزارعين المقترضين ثم بدأت في التناقص بعد هذه الفترة من حيث المجموع فهي ليست بالقدر المطلوب على ضوء ضخ الأموال للمصرف الزراعي لمنح القروض الزراعية خلال الفترة (2000-2009) وذلك لتفاسد قسم التحصيل ، وكذلك الإعفاءات المستمرة من قبل الدولة لليبية للمقترضين ، كما ولوحظ من الجدول أن إجمالي القيم المتأخرة عن السداد في تذبذب خلال فترة الدراسة وأن هناك سنوات تم فيها التحصيل لإجمالي قيم سنوات سابقة خلال بداية فترة الدراسة وأواخر فترة الدراسة، كما وقل التحصيل في وسط فترة الدراسة ، ولكن المصرف بدأ في نشاطه التحصيلي وبقوة في سنوات الدراسة الأخيرة وهذه النتيجة تثبت صحة الفرض الأول وهي تذبذب في قيم التحصيل ونسب السداد وقيم التأخير وعدم كفاية الإقراض الزراعي خلال فترة الدراسة .

#### النتائج :

- 1- تذبذب في منح قيم القروض الزراعية وعدم كفايتها خلال فترة الدراسة وهذا يثبت صحة الفرض الأول.
- 2- أن معظم المستفيدين من القروض الزراعيين متجهين نحو القروض الزراعية طويلة الأجل والقروض متوسطة الأجل وذلك لاستغلال هذه القروض في المشاريع الإنمائية وذلك لزيادة دخول المقترضين وتحسين مستواهم المعيشي.
- 3- تدني في قيم التحصيل ونسب السداد خلال فترة الدراسة وهذا يدل على عدم كفاءة التحصيل للمصرف الزراعي في ليبيا بسبب تأخير التحصيل وبسبب كون القطاع الزراعي يتسم بالمخاطرة واللايقين وبذلك يتأخر أو يتعذر المقترض عن السداد في موعد الاستحقاق وهذه النتيجة تثبت عدم صحة الفرض الثاني.
- 4- أن إجمالي القيم المتأخرة عن السداد في تذبذب خلال فترة الدراسة وأن هناك سنوات تم فيها التحصيل لإجمالي قيم سنوات سابقة خلال بداية فترة الدراسة وأواخر فترة الدراسة، كما وقل التحصيل في وسط فترة الدراسة ، ولكن المصرف بدأ في نشاطه التحصيلي وبقوة في سنوات الدراسة الأخيرة .

#### التوصيات :

- [6]- عبدالمطلب ، محمد عبد الحافظ (2000). دراسة اقتصادية تحليلية لكفاءة استخدام الموارد المالية لبنك التنمية والائتمان الزراعي قبل وبعد انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، القاهرة .
- [7]- فارس ، علي محمود (2006). أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني ، منشورات جامعة المختار ، البيضاء ، ليبيا ، ص 97.
- [8]- فرج ، كرار حميد ، أحمد محمود فارس(2010). وهي بعنوان قياس أداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية للمدة -2008 2003، مجلة العلوم العراقية، مجلة العلوم الزراعية العراقية، 41(6):86-100.
- [9]- محمد ، رحاب سعيد محمد (2003). التمويل والائتمان الزراعي بمحافظة البحيرة في ظل مرحلة التحرر الاقتصادي، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ج . م . ع .
- [10]- مصطفى ، محمد رشاش(1995). التمويل الزراعي، مرجع للتدريس في الجامعات العربية ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن .
- [11]- مصرف ليبيا المركزي (2014). إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، المجلد 54 ، طرابلس ، ليبيا .
- [12]- هلال ، محمد عبد المعز(1995). تحليل السياسة الاقراضية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .